بيان رقم (12)

الحمد لله الواحد المعبود ، الخالق لكل موجود ، تنزه سبحانه عن النظير والمشير والوزير والصاحبة والمولود ، والصلاة والسلام على النبي محمد المحمود ، وعلى آله أهل التقى والجود ، ثم الرضا والرضوان على أصحابه الأخيار القساورة الأسود ، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم اليوم الموعود ، أما بعد .. عهد عهده الله على عباده واختص بعهده وخطابه العلماء العاملين أن يبينون للناس الحق ولا يكتمونه ، وضرب عليهم في ذلك المواثيق والعهود . ولما كان قول الحق فريضة شرعية وضرورة علمية لزم البيان . ولما كانت الأنساب من المسائل التي بين الشرع الشريف حالها وجعل معرفتها وسيلة لصلة الأرحام ورتب على ذلك جملة من الأحكام ، لاسيما من يتصل بنسبته بأهل بيته الكرام ، سفن النجاة وهداة الأمة الأعلام ، فإن لهم المقام الأسنى والمجد الأعلى والقدح المعلى . وحيث وفي زمننا هذا صار الكثير من الناس يتبارون في الالتحاق والالتصاق بالنسب العلوي الفاطمي المحمدي الهاشمي ، وصار العديد يتعاطى علم النسب والتشجير ويغوص في بحره المحيط بلا قارب من قواعده الضابطة لمسائله الحاوية لتفريعاته ودقائق اصطلاحاته وخفي رموزه وعلله وصيغ عباراته الدالة على واقع وحال كل مسألة ونسب ودعوى ، بل لم يحط الكثير منهم بأحكام النسب من صحيح ومقبول ومشهور ومردود ، وأقسامها المقررة والمعلومة لدى الراسخين في علم النسب . وحيث وبعضهم قد تصدى للطعن في أنساب المسلمين بدون علم ولا منهج علمي ولا دراية وليس لهم معرفة بعلم النسب ولا سند متصل في كتب الأنساب ، وصارت الزيوف منهجهم ، والافتراء ديدنهم ، والكذب سبيلهم حاطبون بليل وكاشحون بسيل ، لا ضمير يردعهم ولا خوف من الله يوقفهم ، بل اشربت نفوسهم الغي والتكبر وبطر النعمة والبغي ، وصاروا يتغنون بما سموه (الشهرة والاستفاضة) ، وهو مفهوم مطاطي لا حد لها ولا محدود ، تتأثر بعوامل الزمان والمكان والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية ، وما يرددونه مفهوم سقيم وعقيم لشهرة النسب اخترعته العقول القاصرة ، وأملته الأماني الفاجرة ، وروجت له الضمائر الماكرة (لحاجة في نفس يعقوب قضاها) ، وقاعدة أهل هذا الفن تنص بما معناه أن (الشهرة وسيلة للإثبات إذا انعدم المستند ، وليست شرطاً لصحة النسب) ، وقد غاب عنهم نِسْبِيَّتِهَا وأحوالها وعوامل الظهور والاختفاء ، ومن ثبت نسبه بالشهرة فقط فليس من الصرحاء معدود ولا درجة المشهور تساوي درجة المقبول ، بل المشهور هو ما قبل المردود الخ .. وفاتهم أن للشهرة أبواب وعلل وأسباب . وحيث وبعض من الطاعنين قد ساق لنفسه نسباً متصلاً متسلسلاً خلافاً للمراجع المعتمدة ، وألصق وسائط نسبية لا أصل لها في وسائط هاشمية معروفة تاريخياً ، لم يذكر لها المؤرخون والنسابون ذرية بأسماء تتوافق مع تلك الوسائط التي الصقوها مدعيين أنها أجداداً لهم .. الخ . ومع أن الحال هو ما سلف ذكره ، إلا أننا وجدنا أدعياء العصر يثبتون الجد المدعى فيه بأنسابهم فيما شجروا على سبيل الجزم واليقين ، أن ذلك هو ابن ذاك دون دليل ولا ترجيح ولا تبيين لمصادر المعلومة التاريخية المجزوم بصحتها خلافاً للمراجع . وبعضهم إذا لم يجد اسم من يزعمه جداً له في كتب الأشراف المعتمدة ومشجراتهم ، تجده يتقول في كل صحيح ، وينطق بكل قبيح ، ويشوه كل مليح وصبيح ، ويصمم على القول أنه مشهور النسب وكفى . فإذا ما سمع بهواشم من ذرية المصطفى وهو لا يعلم بحقيقة نسبهم ، تراه مبادراً إلى الطعون بلا دليل ولا برهان سوى الهوى والغوى ووسوسة الشيطان . بل أن بعضهم يتولى كبر الإثم ويطعن في أنساب هواشم لهم شهرة بالشرف مستفيضة ، ووثائق محققة ، ونعتت العشيرتين بالشرف ، لكنه يطعن فيمن نعت إلى جانب مسماه . فتجده يأخذ بقول صاحب الكتاب في ما يخص نسبه ويطعن في الآخر مع أن الآخر منعوت بالشرف في أكثر من مكان في الكتاب ذاته ! وبعضهم يأخذ نسبه من المراجع اليمانية ويصدق

علماء اليمن في نسبه ولا يصدقهم في نسب غيره ! فتراه يطعن في جميع المراجع اليمانية ولا يفطن إلى أنه يبطل نسبه بنفسه هو وليس غيره إن تضمنته تلك المصادر المطعون فيها بالظن والهوى ! فلماذا وسعه القول بصحة نسبه الوارد في المراجع المشار إليها ولم يسعه القول في نسب غيره بمثل قوله في نسبه ، ولو من باب القسطاس لتشابه الحالين ذاتاً وصفة ؟ فيا لله العجب ما لكم كيف تحكمون ؟ ولا محالة في أن (سوابق الهمم لا تخرق أسوار الأقدار) ، ولا تتجاوز علتها والمقدار ، فقد أحاط الله بكل دعي كذاب أشر مكار وهتك الله حجبه والأستار في عقر بيته والدار . وقد تبين للمتأمل المنصف ما جبل عليه الطاعنون من الزيف والخديعة ، والحسد والحقد والتنكر للمعروف وخيانة الأمانة ، ما لا يسع حجمه إلا لطف الله وحلمه ، فهو العزيز الجبار القوي الستار ، ما أحلمه عن الظالمين الطاعنين الأشرار . وظن الطاعنون (أن كل بيضاء شحمة وكل سوداء فحمة) ، وأن (كل البرم لسيس) ، وهيهات لهم هيهات . وحيث والبعض في زمننا هذا يسوق لنفسه نسباً متصلاً إلى الإمام علي بن أبي طالب - عليه السلام - من ثمانية وخمسين جيلاً ويزيد في 1434 سنة ، وينسى أن نسباً كالذي ساقه معلولاً بالزيادة . وعلى إفتراض وجوده , فإن فيه زيادة أنفس بما يزيد عن عشرة أجيال ، وهذا لا يصح عقلاً ، والعلة هنا الزيادة بما لا يقول به عاقل فهو معلول . والزيادة من العلل التي تدحض صحة النسب والانتساب المدعى به بالتباين مع القاعدة المعمول بها عند النسابين (وللمسألة تفاصيل لا يتسع المقام لبسطها) . وديدن هؤلاء أن مزعوم الشهرة كافياً مع وجود هذه العلل القاتلة . وقاعدة النسابين (كما أن كل شهرة بالشرف على غير أصل ولا حاضن في الأصول حكمها البطلان ، فكذلك كل عمود نسب ليس له حاضن في الأصول فحكمه البطلان والعكس صحيح) . وأما ما هو محل نظر فالحكم فيه التوقف عملاً بالظاهر حتى يتبين خلاف الأمرين بدليل وبرهان معتبران أو قرائن متضافرة . فإن القرائن إذا تعددت وتضافرت فإنها ترتقي إلى مرتبة الدليل والحجة ، كما هو مقرر عند أهل العلم ، وليس المحل محل بسط واسترسال . وحيث وقد أورد ومن نعتوا أنفسهم بأشراف نجد بقيادة الدعي عصام بن ناهض (هجاري) في بيانهم المشار إليه سابقاً ، نصوصاً نبوية شريفة تحرم انتساب المرء لغير أبيه ، وتفيد وصية الرسول الأعظم - صلى الله عليه وآله وسلم - بأهل بيته ، ومما لا شك فيه أن تنقية النسب الشريف من الأدعياء وفحص أعمدة أنسابهم لما تقتضيه تلك النصوص ، يعلم ذلك بالبديهة ضرورة ، لاسيما في زمن كثرت فيه الفتن وطغى فيها المال والهوى عند الرويبضة والجُهَّال وأشباه الرجال حتى صاروا يتحدثون في الأنساب وفي التراث الأصيل بلا معرفة تامة ، فأسرفوا على أنفسهم بالمطاعن والمثالب ، وجاهروا بالسوء من القول بلا روية وبما لا دليل عليه سوى الهوى والغوى وسوء الظن وحب الشهرة والظهور . وحيث أن من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب والغرائب - فلا حول ولا قوة إلا بالله - (أمرتهم أمري بمنعرج اللِّوى == فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد) . وحيث والطاعنون مفلسون ولا يملكون من البينة والبرهان ما ينفعون به أنفسهم ، فضلاً عن إثبات مزاعمهم وظنونهم ، وأكثرهم رعاع خالون الوفاض من العلم والمعرفة التامة ، بل أن بعضهم (لا يفقه شيئاً في النسب) . ومما لا شك فيه أن علماء النسب الشريف باليمن كانوا يعلمون بعلل قاتلة في أنساب بعض أهل المخلاف والحجاز ونجد ، ويعلم اليمانيون علم اليقين من تراثهم العظيم بكل من دخل في النسب العلوي الفاطمي المحمدي الهاشمي والتصق به مستغلاً بعض الظروف التاريخية والملابسات والشبه في جميع الأزمان ، لكن غض الطرف من شيم الأشراف والمثلبة من شيم الأطراف ، وفوق ذلك المؤمن مأمور بكف لسانه ولو كلفه الأمر قطعه بحد سنانه ، والكف عن تتبع العورات وإحصاء الزلات وبالستر والإغضاء عن الهفوات وردم الفجوات ، لأن الله ستار يحب السِتّيرين . هذا هو مسلك اليمانيين بلا غلو ولا إسراف ، ولكن الباري - جل وعلا -

مشيئته فوق كل مشيئة ، إذا أراد شيئاً أن يكون ، حرك أسبابه . ومن تلك الأسباب كثرة الزيف والتقول والطعن في الأنساب والتدليس وصناعة المشجرات وتبادل الأدوار في التختيم والتصديق عليها من قبل بعض جهلة الأشراف وممن يدعي الشرف . وكذا ما أثاره دعي جهينة عصام (هجاري) ومن تبعه من الغوغاء والأدعياء وأغبياء الأشراف من أذية للمسلمين والطعن في أنساب الهاشميين والتقليل من أهمية تراث اليمانيين أهل الحكمة والإيمان . كل تلك الأسباب أقحمت اليمانيين واضطرتهم للدفاع عن إرثهم وتراثهم وخاصة الهاشميون ، مكرهون في خوض الدفاع عن النفس والتراث ولو كلف الأمر الغالي والرخيص والنفس والنفيس (مكره أخاك لا بطل) ، (ليس بيني وبين قيس عتاب == غير طعن الكلأ وضرب الرقاب) .
وحيث والقاعدة الفقهية تنص أن (تأخير البيان عن وقته حرام) ، وعملاً بتلك النصوص المشار إليها في البيان السالف ذكره ، فإننا قد قمنا بمطالعة المشجرة التي كتبها سعيد بن مفلح وراجعها حمالة الحطب الدعي عبدالمحسن بن عمر ، فوجدنا المشجرة المذكورة قد ملئت بالأكاذيب والافتراءات والروايات الوهمية والخرافية ، وفيها من الإلصاق والقطع والقضم والحذف للأنساب والإضافة وما لا حقيقة له من الأنساب ، بوفرة لا تدخل تحت حصر في هذه العجالة (كما هو مبيناً في الدراسة التفصيلية المقدمة من المختصين في لجنة الأنساب اليمانية مع أدلة ما ذهبت الدراسة إليه) . فتبين لنا أن المشجرة المذكورة باطلة على غير منهج علمي ومشوبة بالأخطاء العلمية بما لا يعول عليه في إثبات النسب المدعى به في الرسيين . ولم يأت المعنيون بمراجع مشجرتهم بما يثبت المزاعم ، بل بإن عجزهم , واشتد عوزهم للدليل , رغم مضي فترة ليست قصيرة . وحيث وقد بلغنا إدعاء عبدالمحسن بن عمر ، والذي كان حمالة حطب هو وابنه عمر بين أشراف الحجاز وأشراف اليمن ، ابتغاء الفتنة بين أبناء العمومة وقد كان له ذلك ، وكذا الدعي سمير حامد والدعي يوسف حامد المذكورين ، ادعوا النسب الرسي وتحديداً إلى الإمام محمد المرتضى بن الإمام يحي الهادي بن الحسين ابن القاسم الرسي - عليه السلام - من سلف لهم أطلقوا عليه (خالد) ، وزعموا أنه إبن للمرتضى محمد بن يحي الهادي ، وقد تم الرجوع إلى مشجرات آل البيت الرسيين في اليمن ، وعلى رأس تلك المراجع مشجر أبو علامة المؤيدي ، ومشجر الجلال ، والأم في الأنساب المجموعة للحشيبري وملحقاتة ، ووبل الغمامة للأبهر الحسني ، وبغية الطلاب بأجزائها الأربعة للهدوي ، ومشجر الناشري ، ومشجر البكاري ، ووجادات ابن الأشخر ، والتحف السنيات للعلامة علي عبدالله ساري ، والمجد الأثيل ، وبغية المريد ، والبسامة وشرحها ، وكذا المشجر الكشاف للنجفي بتذييل الحافظ المرتضى الزبيدي ، وإقرار العين بمن نسب إلى الحسن والحسين وذيله للمرتضى ، وكتاب المجموع في الأنساب ، وكتاب ابن عنبة ، وابن شدقم ، وعدد كبير من المشجرات والوجادات ، فلم نجد لـ (خالد) المزعوم ذكراً ، فقد خلت تلك المصادر جميعها من اسمه ومن حاله ورسمه ، ولا وجود له إلا في مخيلة مدعيه أنه جدهم . واستناداً إلى ذلك وإلى ما سبق من الحيثيات والمراجع التي تم مطالعتها ، فإننا نحن علماء النسب الشريف باليمن أصدرنا هذا البيان نؤكد فيه الحقائق التالية :- أولاً :- لم نجد في المصادر أنَّ للإمام محمد المرتضى ولد يسمى (خالد) ، وها هو أبو علامة المتخصص في أنساب الرسيين يذكر أبناء المرتضى بالاسم ولم يذكر بينهم (خالد) المزعوم ، ويبدو أن الذي افتعل للمعنيين العمود لم يجد إلا هذا الزعم الباطل . ثانياً :- وحيث وقد قام عبدالمحسن وابنه عمر وسمير ويوسف حامد بالطعن في المراجع اليمانية ووصفوها بالمزورة , فإن ذلك الفعل منهم بمثابة الإقرار بزوريتها إن تضمنت عمود نسب يشير إلى مسماهم على وجه الفرض ، ويسري طعنهم على نسبهم المدعى به في الرسيين على غير أصل ولا شاهد ولا حاضن من المراجع المعتمدة ، ولا جدوى لهم من الاحتجاج مستقبلاً بالمراجع اليمانية على نسبهم ، لسبق ما يكذب ذلك منهم ، فإنَّ اعتراف المرء حجة على نفسه وليس على غيره ،

فطعنهم في المراجع المعتمدة كمن يقر ويعترف على رؤوس الأشهاد بأن برهانه وحجته لا حجية لها . ثالثاً :- يظهر على عمودهم المكون من (58) جيلاً ، قرائن الافتعال من حيث لو افترضنا صحته بالكيفية التي سطروها في مشجرتهم وبالعدد المذكور وأسقطنا الأجيال تصاعدياً على قاعدة النسابين بشأن تعاقب الأجيال البشرية ، لصار المزعوم (خالد) على أنه ابن لمحمد المرتضى ت 310هـ ، معاصراً للجد كعب بن لؤي ! ولو أسقطناها تنازلياً لصار الأفَّاك عبدالمحسن بن عمر وابنه عمر وسمير الحامد ويوسف الحامد الموجودين في زمننا هذا يعيشون في عام 1750هـ على وجه التقريب بدلاً عن 1435هـ ! وهذا لا يقوله عاقل ولا يقبله عقل إن كنتم تعقلون . رابعاً :- وقد افترض الباحثون اليمانيون أن يكون (خالد) من أحفاد الإمام المرتضى وليس ابناً بالمباشرة وان وصف بالبنوة من باب الإرسال في النسب ، وبما معناه أن العمود يحتاج إلى تحقيق على ضوء المراجع ، لكن هذه الفرضية صدمت بكثرة الأجيال المباينة للعقل والمنطق من حيث زمن التوالد والتعاقب والتكاثر ، وبخلو المصادر المعتمدة من أي ذكر لمسمى (خالد) في ذرية الإمام محمد المرتضى المضبوطة أنسابهم ضبطاً محققاً متقناً بحيث يستحيل دخول أي شخص في نسب الذرية المشار إليها . خامساً :- لذلك ترجح لدينا القول بقطعية بطلان الانتساب إلى مسمى (خالد) بن محمد المرتضى ، فإن ذلك باطلاً بطلاناً مطلقاً ، وليس محل نظر لتضافر الأدلة والبراهين والقرائن على خلافه . ونتمنى أن يأتي حمالة الحطب عبدالمحسن وولده عمر بدليل بوثيقة قديمة عرفية أو رسمية أو ذكر لأسلافه ونعتهم بالشرف ولو في عقود الغير وإننا ننكر ونجحد صحة الشهرة المفتعلة على غير أصل ، وننفي صحت ما يدعون من نسب رسي نفياً قاطعاً جملة وتفصيلاً وشكلاً وموضوعاً ، فتلك دعوى منهم نكره لا دليل عليها سوى الهوى (نعود بالله من الخذلان) . سادساً :- لا جدوى ولا فائدة من الاحتجاج بما ورد في كتاب الدرر السنية للشريف البرادعي من نسب للمعنيين إلى الرسيين ، ولا بما ورد في موسوعة الأطلس للشريف العلامة النسابة عبدالباسط بن يحي جحاف , فكل ما ورد في الكتب المذكورة بشأن المعنيين بهذا البيان لا أصل له ولا مرجع (بحسب الدراسة التفصيلية المقدمة من الفريق الفني والقانوني بلجنة الأنساب اليمانية) ، ولا يصح ما في الكتب الآنفة الذكر بشأن المعنيين إلا بدليل شرعي صحيح وفصيح لا تورية فيه ولا تلميح . سابعاً :- نلزم السيد العلامة عبدالباسط بن يحيى جحاف الرسي الحسني ، بحذف الصفحات التي فيها ذكر للمعنيين بهذا على أنهم رسيون ، والتنبيه على دعوى المشار إليهم بمضانه في الطبعات القادمة ، كما نوصي بتحقيق كتاب الشريف البرادعي وتبيين خطأ ما ادعاه المعنيون من النسب الرسي . ثامناً :- ندعو المعنيين بهذا إلى تكثيف البحث عن عمود نسبهم الحقيقي بكل هدوء وصبر وتأني في غير المصادر اليمانية ، ونتمنى لهم التوفيق والسداد في العثور على نسبهم الصحيح ، ولا شك أن بعض المصادر أشارت إلى الفرق بين الحامد والمحمود . تاسعاً :- نوصي بطباعة الدراسة التفصيلية المبينة لأخطاء المذكورين في الانتساب إلى الرسيين ومشجرتهم الباطلة ، ووجوه زيف عمودهم وبطلانه ، وعدم نعتهم بالنسب الرسي في الكتب الحديثة للنسابين اليمانيين ، وإسقاط أي نعت لهم ولمن إليهم في طبعات الكتب الحديثة والتنبيه في تحقيقات كتب التراث على إدعاءهما ، وتوزيع الدراسة وهذا البيان على أشراف اليمن ونقابات الأشراف في العالم للإحاطة والتكريس ، لتبقى المعلومة الصادقة غضة وحية في أنساب آل البيت لدى النقابات والنسابين والباحثين المهتمين بالأنساب . هذا ما توجه به القول وترجح لدينا وكان الجزم به ، عملاً بالظاهر والله يتولي السرائر ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، هو نعم المولى ونعم النصير ، والحمد لله رب العالمين .

(صادر عن علماء النسب الشريف وأعيان الأشراف في اليمن الميمون بتاريخ 8 ربيع أول 1435هـ الموافق 2014/1/9).